الصباح الدولية
15
العدد 2635 - السنة التاسعة
الأربعاء 8 ربيع الأول 1438 - الموافق 7 ديسمبر 2016
Wednesday 7 December 2016 - No.2635 - 9th Year

الحكومة تناقش آلية صرف مرتبات الجيش

اليمن: تدمير زوارق تحمل صواريخ إيرانية

عناصر من الجيش اليمني

عدن - «وكالات»: ناقش مجلس الوزراء اليمني برئاسة الدكتور احمد عبيد بن دغر، الإجراءات الأخيرة لآلية صرف مرتبات القوات المسلحة والأمن، ووضع اللمسات الأخيرة لتشكيل اللجان التي بدأت في إعداد وتجهيز الخطط اللازمة المصاحبة لعملية الصرف، والتي ستشمل أكثر من 200 الف ضابط وجندي في جميع المناطق العسكرية السبع.

وفي سياق متصل بحث نائب الرئيس اليمني الفريق الركن علي محسن صالح مع وزير الثروة السمكية ورئيس لجنة صرف رواتب منتسبي المنطقة العسكرية الثانية «فهد كفاين» ووكيل محافظة أرخبيل سقطرى «رمزي محروس»، الخطوات التي تبذلها اللجنة المكلفة بصرف رواتب منتسبي المنطقة العسكرية الثانية.

من جانب اخر اكد مستشار وزارة الدفاع اليمنية يوسف الشراجي، استهداف طائرات التحالف العربي زوارق محملة بالأسلحة ومهربة لميليشيات الحوثي قبالة سواحل المخا ومنطقة ذوباب غرب محافظة تعز، قرب المدخل الشمالي لمضيق باب المندب.

وقال الشراجي وفقاً لما نشرته صحيفة عكاظ السعودية أمس الثلاثاء، إن ما يقوم به التحالف العربي على الشريط الساحلي يأتي ضمن دوره في تامين البلاد لمنع تهريب سلاح الميليشيات، موضحا أن الحوثيين مستمرون في تهريب السلاح من إيران عبر بعض الجزر اليمنية والقرن الإفريقي، فيما تتولى زوارق صغيرة إدخاله إلى المخا ومناطق عدة على الشريط الساحلي غرب البلاد.

وأضاف أن الانقلابيين يستغلون الساحل الطويل الذي يمتد ابتداء من المخا وحتى ميدي. وأضاف ان تحرير السواحل ومنع التهريب سيعزز من قوة التحالف ويمنع الحوثيين من التزود بالأسلحة والذخائر ويضعفها كما انه سيسهم في سرعة استكمال تحرير بقية المحافظات التي لا تزال ترزح تحت سيطرة الانقلابيين.

واشار إلى ان الحوثيين يهربون السلاح عبر زوارق صغيرة، تحمل صواريخ مفككة ويتم تركيبها من قبل خبراء إيرانيين موجودين في اليمن، إضافة إلى السلاح المتوسط والذخائر والمتفجرات، مؤكداً ان الزوارق التي تقصف تتبع مهربين معروفين في منطقة المخاء وتم رفع اسمائهم واسماء زوارقهم، لافتاً إلى أن استهداف هذه الزوارق نقطة مهمة لمنع التهريب والحد منه.

من جانب اخر اعلنت شرطة محافظة عدن، جنوبي اليمن، أمس الثلاثاء، إلقاء القبض على خلية مكونة من 8 افراد ينتمون لتنظيم داعش.

وقالت شرطة عدن في بيان، إن «قوات مكافحة الإرهاب وبالتنسيق مع قوات التحالف العربي، تمكنت من القبض على افراد الخلية المسؤولة عن تنفيذ عمليات اغتيال كوادر امنية بمناطق متفرّقة في محافظة عدن».

واشار البيان إلى ان عدداً من المقبوض عليهم كانت بحوزتهم مسدسات كاتمة للصوت وأوراق ثبوتية ومراسلات بينهم وبين قيادات في تنظيم داعش في كل من العراق وسوريا.

واضاف البيان: «بحسب الاعترافات الأولية لأفراد من الخلية، تبيّن ضلوعهم بارتكاب جرائم قتل وتصفية، طالت ضباطا متقاعدين كانوا يعملون في أجهزة امنية، واعترف عدد من افراد الخلية بتلقي اوامر القتل والتمويل من قبل اشخاص موالين للرئيس المخلوع علي عبدالله صالح والحوثيين وأحزاب سياسية».

واوضح البيان ان الوحدة الخاصة بمكافحة الإرهاب التابعة لإدارة أمن عدن احبطت عدداً كبيراً من المخططات الإجرامية، التي كانت تستهدف منشآت حيوية في عدن.

من ناحية اخرى افاد مصدر امني امس الثلاثاء، ان مسلحين يشتبه في انتمائهم لتنظيم القاعدة فجروا أنبوباً رئيسيا لتصدير الغاز المسال جنوب اليمن.

وقال المصدر إن المسلحين فجروا الأنبوب بعبوات ناسفة وضعت تحته في مديرية رضوم القريبة من ميناء بلحاف لتصدير الغاز الطبيعي المسال، الذي تديره شركة توتال الفرنسية بمحافظة شبوة، الواقعة على بعد نحو 570 كلم جنوب شرق العاصمة صنعاء مساء الإثنين.

وقال سكان إن الستة اللهب تصاعدت من مكان الانفجار لعدة ساعات.

وينقل الأنبوب الغاز الطبيعي من حقول النفط بمحافظة مأرب شمال البلاد إلى ميناء الذي يطل على البحر العربي، وهو محطة التسييل والتصدير الرئيسية للغاز.

وتقع مأرب وشبوة تحت سيطرة القوات الموالية لحكومة الرئيس عبد به منصور هادي.

وتعرضت خطوط انابيب النفط والغاز الرئيسية باليمن لتفجيرات متكررة خلال السنوات الأخيرة وعادة ما تتهم السلطات تنظيم القاعدة ورجال قبائل موالين له بالوقوف وراء تلك الهجمات.

- ضبط خلية داعشية مرتبطة بالمخلوع والحوثي
- مسلحون من القاعدة يفجرون أنبوب تصدير الغاز جنوب اليمن

السعودية: حكم بإعدام 15 مدانا بخلية التجسس الإيرانية

المحكمة الجزائية في السعودية

الرياض - «وكالات»: أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض، أمس الثلاثاء، حكمها الابتدائي بإعدام 15 مدانا في خلية التجسس الإيرانية التي تضم 32 شخصاً.

وفي التفاصيل التي أوردها مراسل العربية في الرياض، أشار إلى أن القاضي نطق بالحكم على المتهمين في 4 غرف للقضاة، حيث بلغ عدد من حكم عليهم بالقتل تعزيراً 15 مدانا، فيما تمت تبرئة «2»، والحكم بالسجن لمدة متفاوتة لـ 15 آخرين.

وأوضح المراسل أن معظم المدانين يعملون في السلك العسكري والدبلوماسي، وتضم خلية التجسس 32 متهما (30 سعوديا، وإيراني، وأفغاني)، وجاء النطق بالحكم بعد 10 أشهر من إجراءات المحاكمة، و160 جلسة، شارك فيها حوالي 100 محام.

ومن أبرز التهم الموجهة إلى المتهمين تكوين خلية تجسس بالتعاون والارتباط والتخابر مع عناصر من المخابرات الإيرانية بتقديم معلومات في غاية السرية والخطورة في المجال العسكري تمس الأمن الوطني للمملكة ووحدة وسلامة أراضيها وقواتها المسلحة، وإفشاء سر من أسرار الدفاع، ومقابلة بعض عناصر الخلية مرشد إيران علي خامنئي بالتنسيق مع عناصر المخابرات.

كما اتهمت عناصر خلية التجسس بعقد العديد من الاجتماعات بأماكن مختلفة مع عناصر المخابرات الإيرانية وتسليمهم تقارير دورية تمس أمن المملكة وسلامة أراضيها وقواتها المسلحة، وإفشاء بعضهم للتعاميم وبرقيات سرية تمس أمن البلاد ووحدة وسلامة أراضيها. فيما اتهم بعضهم بدخولهم بطريقة غير مشروعة إلى أنظمة معلوماتية عن طريق جهاز الحاسب الآلي لغرض الحصول على بيانات سرية تمس أمن المملكة الداخلي والخارجي واقتصادها الوطني، وتأييد بعضهم لأعمال الشغب التي وقعت بمحافظة القطيف.

يذكر أن من بين المقبوض عليهم من يشغلون مناصب مرموقة في المجال الاقتصادي والمالي والأكاديمي، إضافة لوظائف أخرى. وجاءت عملية القبض على عناصر شبكة التجسس بتعاون بين رئاسة الاستخبارات العامة ووزارة الداخلية، وكانت الداخلية كشفت تفاصيل الضبط في بيان لها في 1434/5/7، قالت فيه إنه تم القبض على المتهمين في عمليات أمنية منسقة ومتزامنة تمت في أربع مناطق من المملكة، هي «مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض والمنطقة الشرقية».

الجيش الجزائري يضبط مخبأ أسلحة جنوبي البلاد

عناصر من الجيش الجزائري

الجزائر - «وكالات»: أفادت وزارة الدفاع الجزائرية مساء أمس الإثنين، بأن وحدات الجيش اكتشفت مخبأ للأسلحة والذخيرة بمنطقة أدرار قرب الشريط الحدودي مع مالي.

وأوضحت الوزارة في موقعها الرسمي أنه جرى ضبط 20 قطعة سلاح من نوع كلاشنيكوف، و13 خزنة ذخيرة، و400 طلقة من عيار 14.5 ملم، و116 طلقة من عيار 7.62 x39.

وشددت الوزارة على أن «هذه العمليات النوعية والمستمرة لوحدات الجيش على الشريط الحدودي للبلاد، تؤكد مدى العزم والإصرار على الحفاظ على أمن البلاد وحماية الحدود الوطنية».

قوات صومالية تقتل 3 متطرفين على صلة بتنظيم «داعش»

مقديشو - «وكالات»: قال مسؤولون إن قوات متحالفة مع الحكومة الصومالية المدعومة من الغرب، قتلت ثلاثة مسلحين موالين لتنظيم داعش في شمال البلاد، خلال تقدم القوات باتجاه المعقل الرئيسي للمتمردين.

وبدأت القوات الصومالية بالتحالف مع مقاتلين محليين هجوما في الأسبوع الماضي لاستعادة السيطرة على بلدة قندلا الساحلية في منطقة بلاد البنط شبه المستقلة.

وشن المتمردون هجمات مضادة بعيدا عن معقلهم في مناطق على طول الطريق إلى قندلا مما أدى إلى نشوب القتال أمس في منطقة تقع غربي الميناء.

وقال محمد سعيد المسؤول العسكري في بلاد البنط المشارك في العملية: «هاجمت قواتنا مقاتلي تنظيم داعش في وادي أوبولوهي مما أسفر عن مقتل ثلاثة من مقاتليهم وإصابة اثنين آخرين».

ويقع وادي أوبولوهي على مشارف قرية باشاشين الواقعة على بعد نحو 34 كيلومترا غربي قندلا.

وقال سعيد: «أصيب ثلاثة من جانبنا وهرب المقاتلون (من التنظيم) إلى التلال».

ويعتقد أن عدد المسلحين في المنطقة يبلغ بضع مئات يقودهم عبد القادر مؤمن الذي انشق عن حركة الشباب الصومالية المتشددة في العام الماضي وأعلن مبايعته تنظيم داعش.

مكتب العبادي ينفي الموافقة على إبقاء قوات أجنبية بعد دحر «داعش»

القوات العراقية تتقدم باتجاه وسط الموصل من جنوب شرقها

قوات عراقية في الموصل

بغداد - «وكالات»: نفى المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي، الإثنين، اتخاذ الأخير قرارا بإبقاء جزء من قوات التحالف الدولي في العراق بعد انتهاء المعركة ضد تنظيم داعش.

وقال المتحدث باسم مكتب رئيس الوزراء سعد الحديثي، وفقا لصحيفة المدى العراقية، إن «مستقبل العلاقات بين العراق ودول التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش سيحددها العبادي وفقا لصلاحياته»، مبينا أن «بقاء قوات أجنبية كمستشارين ومدربين في العراق بعد طرد داعش من عدمه، سيكون قرارا عراقيا خالصا وسيتخذه العبادي».

وأضاف المتحدث الحكومي أن «العبادي حريص جدا على تطوير القوات الأمنية العراقية بكل صنوفها وتعزيز قدراتها»، مؤكدا «عدم وجود أية قوات أجنبية في العراق تقاتل على الأرض».

وتابع مكتب رئيس الوزراء أن «الحديث منصب الآن على تحرير جميع المدن العراقية من تنظيم داعش»، لافتا إلى أن «الحكومة لم تتخذ أي قرار ببقاء قوات أمريكية أو غيرها على الأراضي العراقية».

وكان الجنرال جيمس ماتيس، الذي رشحه الرئيس الأميركي دونالد ترامب لتولي حقيبة الدفاع، لم يستبعد الإبقاء على قوات أمريكية في العراق بعد القضاء على تنظيم داعش.

ويتواجد أكثر من 4 آلاف جندي أمريكي في العراق، تقول واشنطن إنهم يقدمون استشارات عسكرية للقوات العراقية المشاركة في معركة تحرير الموصل.

من جانب آخر شنت وحدات الجيش العراقي هجوما جديدا في جنوب شرق الموصل أمس الثلاثاء، ونسب إلى قائد كبير القول إن فرقة مدرعة تقدمت لتصبح على بعد نحو كيلومتر من نهر دجلة الذي يجري عبر وسط المدينة.

ونسب التلفزيون العراقي إلى قائد العمليات الفريق الركن عبد الأمير رشيد يارالله القول إن الجنود دخلوا مستشفى السلام في حي الوحدة بجنوب شرق المدينة قرب النهر.

وقال عقيد في الجيش لرويترز إن الهجوم الذي تدعمه تعزيزات جديدة بدأ الساعة السادسة صباحا اليوم، ويهدف لاستنزاف مقاتلي تنظيم داعش الذين يشنون هجمات مضادة شرسة ضد الجيش في شرق المدينة.

وأبطأت الحرب الحضرية تقدم جهاز مكافحة الإرهاب التابع للجيش في شرق المدينة والفرقة التاسعة المدرعة في جنوب شرق الموصل.

وقال العقيد عبر الهاتف «نحن نتبع تكتيكا جديدا، زيادة عدد القوات المتقدمة من عدة محاور لالحاذ بزمام المبادرة ومنع مقاتلي داعش من القيام بتنظيم هجمات مقابلة».

والجنود جزء من تحالف مؤلف من مئة ألف جندي من جنود الجيش العراقي وقوات الأمن ومقاتلي البشمركة الأكراد والفصائل التي يهيمن عليها الشيعة، التي شنت هجوما على الموصل معقل داعش في العراق قبل سبعة أسابيع، ويحصل هذا التحالف على دعم من أمريكا والغرب.

من جهة أخرى يجدد الوسط السني السياسي في العراق عدم قبوله للصياغة الحالية لوثيقة التسوية، حيث رفضت أطراف سنية استلام الوثيقة، التي عرضها مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في العراق، يان كوبيتش.

ومن أهم البنود التي أثارت جدلا في وثيقة التسوية، التي عرضها التحالف الوطني الشيعي، برئاسة عمار الحكيم،

- الخلافات السياسية في العراق تعرقل وثيقة المصالحة

هي رفض تقديم تنازلات سياسية، ورفض الحوار مع المنتمين إلى حزب البعث، ورفض التحاور مع الشخصيات السياسية التي طالتها اتهامات بالإرهاب.

من جانبه، أكد تحالف القوى (التجمع السني الأكبر داخل البرلمان العراقي) أن هذه البنود تثبت عدم وجود نية فعلية من الطرف الآخر لمبدأ التسوية، واشترط اتحاد القوى بنودا عدة لتمرير الوثيقة، ومن أهمها: معرفة نتائج التحقيقات مع المعتقلين بتهمة الارتباط بتنظيم «داعش»، حيث إن المئات لا يزالون مفقودين ولا يعرف مصيرهم. السماح لجميع النازحين بالعودة إلى مدنهم، لإثبات عدم وجود نية لتغيير ديمغرافية تلك المناطق، إضافة لإعادة النظر جذريا بقانون ميليشيات الحشد الشعبي.

وما زاد من تعقيد الموقف هو رفض أكبر مكون في التحالف الوطني للوثيقة، حيث أشار النائب عن ائتلاف دولة القانون، جاسم محمد، إلى أن التحالف تسرع بتقديم الوثيقة لمن وصفهم بأنهم تسببوا بسفك الدماء.

وانتظر الشعب العراقي وثيقة التسوية لسنين طويلة كخطوة أخيرة لإقرار المصالحة الوطنية بين المكونين السني والشيعي، لكن الخلافات بين الكتل السياسة الأبرز قد تقف عائقا أمام المصالحة.